

المعتقل ودوره في إفشال المخططات الاستعمارية

الفرنسية في الجزائر: معتقل الجرف نموذجا

أ. عبد القادر بكار

جامعة ابن خلدون تيارت

مقدمة:

تعتبر الثورة التحريرية الجزائرية المظفرة حلقة من الحلقات الهامة في مسيرة المقاومة الشاقة للشعب الجزائري طيلة الفترة الاستعمارية، والتي امتدت على مدى 132 سنة من الصمود والتصدي للسياسة الاستعمارية الفرنسية. ورغم احتفاظ الذاكرة الجماعية بتلك الأحداث، ورغم نشر الكثير من المذكرات والكتب والمقالات سواء ممن ساهموا في صناعة أحداث تلك الفترة، أو ممن كانوا شهودا عليها، أو حتى ممن هم شغوفين بكتابة تاريخ الثورة الجزائرية، كما أعدت حولها دراسات عديدة في الجزائر أو في غيرها، ورغم ذلك فإنها لم تغط جوانب مهمة من أحداث تلك الفترة، بل مازالت هناك قضايا يلفها غموض والتباس لحد اليوم، وهذا ما صرح به الناقد الفرنسي جوليان بيسون بقوله: "إن الأدب الفرنسي يخترن كثير من المنوعات والمسكوت عنه في ما يتعلق بحرب الجزائر" وذلك أثناء تواجده بالجزائر على هامش المعرض الدولي للكتاب شهر سبتمبر 2011.

من بين تلك الجوانب التي لم تأخذ حيزا وافيا من الدراسات والأبحاث مسألتي القمع والتعذيب وما ارتبط بهما من إقامة للمعتقلات والمحتشدات التي فتحت بعد اندلاع الثورة التحريرية، فالقمع بمختلف أشكاله، والتعذيب بكل أنواعه، كانا يمارسان على الشعب الجزائري

بعلم مسؤولي الجمهورية الفرنسية صاحبة مبادئ الثورة الفرنسية، والتي ما فتئت تتادي بحرية الشعوب والعدالة بين الأنظمة، وصاحبة الاهتمام الكبير بنصوص وأحكام اتفاقيات جنيف الأربعة الصادرة بتاريخ 12 أوت 1949.

مما لاشك فيه أن الاستعمار الفرنسي مثل كل استعمار، يحمل في طبيعته مجموعة من المتناقضات التي قد لا تظهر للعيان إلا إذا كانت هناك وثائق تكشفها وأقلام تفضحها، ومما زاد في كشف هذه الطبيعة (اللا إنسانية)، هو قيام الثورة الجزائرية التي أظهرت للعام والخاص التناقض الصريح الموجود في النظام الاستعماري، ذلك التناقض الذي جعل من المستحيل على سادة الاستعمار الفرنسي إيقاف الاندفاع الثوري في الجزائر المجاهدة.

إن رد الفعل الذي قامت به سلطات الاحتلال الفرنسي تجاه انطلاق الثورة التحريرية التحريرية لم يكن جديدا على الشعب الجزائري، ولم تكن تلك التصريحات المتوقعة باستعمال القوة والعنف ضد المجاهدين منفذي عمليات أول نوفمبر 1954 غريبة عن طبيعة الاحتلال، فسجل الاستعمار حافل بالجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة ضد الجزائريين وذلك منذ أول يوم وطئت فيه قدماه أرض الجزائر.

إن الإدارة الاستعمارية الفرنسية كشفت منذ البداية عن سياستها المتطرفة العمياء والمتشعبة بالعنصرية، فعملت على تجريد المواطن الجزائري من إنسانياته تجريدا كاملا، فكان التعذيب جوهر هذا النظام وعنصرا أساسيا من عناصر هذه الإدارة، وأسلوبا قائما بنفسه لا يرمي إلى غرض

معين مطلقا، وصار البوليس الفرنسي يرتكب التعذيب لأجل التعذيب في السجون والمعتقلات (المجاهد، 2007: 05).

لقد عذب الجزائريون بالمذابح (مذبحة قرية العوفية بالحراش) وبالمحارق (محرقة غار الفراشيش بجبال الظهرة) وبالنفى خارج الوطن (النفى إلى كاليدونيا الجديدة) ثم بالمعتقلات التي أنشئت خصيصا عشية اندلاع الثورة المباركة (بلغيت، م. 2001: 35).

ومن خلال هذا المقال والذي هو بعنوان " المعتقل ودوره في إفشال المخططات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر - معتقل الجرف نموذجاً - " حاولت الرد على افتراءات حاملي الفكر الاستعماري الممجدة له، وبعض المثقفين المدافعين عن الوجود الفرنسي بالجزائر، وعلى الذين يحاولون تبرير أشكال التعذيب في السجون والمعتقلات الفرنسية بالجزائر خلال الثورة التحريرية.

وللوصول إلى هذه النتيجة بادرت إلى طرح عدة أسئلة وهي: ماهي الأسباب والدوافع التي دفعت بالإدارة الاستعمارية إلى إنشاء المعتقلات؟ وما هو المعتقل؟ وما مدى مساهمة المعتقلين في الثورة الجزائرية عامة وفي إفشال المخططات السياسية والعسكرية داخل المعتقلات خاصة؟ وهل تمكنت مصلحة العمل النفسي للاستعمار من تحقيق الأهداف التي كانت تصبوا إليها داخل المعتقلات الفرنسية بالجزائر؟

في الحقيقة إن الحديث عن المعتقلات ليس وليد الثورة الجزائرية، ولا حتى فترة الاستعمار بالجزائر، فأول ظهور لتسمية مصطلح المعتقلات راجع إلى الانجليز الذين استعملوه في حربهم ضد البوير في جنوب إفريقيا (حرب

الترانسفال 1899 - 1902) بأمر من الجنرال فريدريك روبرت ثم من قبل اللورد كيتشنر.

والفكرة نفسها طبقها الإسبان في كوبا أثناء حرب الاستقلال، حيث قام الجنرال فاليريانو ويلري نكدوا ((valeriano weyley nicodau سنة 1897 باعتقال المدنيين في أماكن يراقبها الجيش لمنع أي اتصال بينهم وبين الثوار وقطع الإمدادات عن الثورة.

وأثناء الحرب العالمية الأولى فتحت معظم الدول المشاركة فيها معتقلات لتجميع المدنيين من الدول العدو، مثلما حدث للألمان في استراليا، وللبالجيكيين في المستعمرات الألمانية بإفريقيا، وللنمساويين في روسيا. وفي فرنسا خاصة باعتبار أن الصراع كان شديدا بين فرنسا والمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، فتم فتح معتقل بونمان (pontmain) الذي ضم الألمان، والنمساويين، والهنغاريين، والعثمانيين الموجودين في التراب الفرنسي(Beker, A.2009 :115).

للعلم أن فرنسا استعملت أيضا المعتقلات خلال الحرب الأهلية باسبانيا للاجئين الجمهوريين الفارين من نظام فرانكو في قور(gurs) وأجدي (agde) رغم أن العديد من هؤلاء اللاجئين لم يكونوا أعداء (Beker, A.2009 :116).

إن اندلاع الثورة التحريرية وانتشارها في مناطق عديدة من القطر الجزائري أربك الإدارة الاستعمارية، ولمواجهة الأحداث الطارئة، انتهجت الإدارة الاستعمارية عدة عمليات من بينها أسلوب الدعاية بأن التأثيرين مجموعة من المتمردين ووصفتهم بالخارجين عن القانون، كما قامت

باعتقال زعماء حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وألقت بالتهمة عليهم.

أمام تطور الأحداث بالجزائر لجأت إدارة الاحتلال إلى تطبيق قانون حالة الطوارئ وبصفة استعجاليه، حيث شرعت في اعتقال الآلاف من الجزائريين الذين حددت لهم مناطق مسيجة ومحروسة سمّتها في وثائقها الرسمية بمراكز الإيواء (Centre D'hébergement) وسمت المعتقلين بالمقيمين أو المحتجزين (Assigne a résidence)، هذا الإجراء أدى إلى ظهور المعتقلات في الجزائر 'خميسي، س. 2010 : 21). وقبل الخوض في الحديث عن دور معتقل الجرف وإسهاماته في الثورة الجزائرية تجدر بنا الإشارة أولاً إلى التعريف بالمعتقل.

تعريف المعتقل:

المعتقل هو الفرد الذي يعتقل وفق تدبير أمني يهدف إلى حرمانه من حريته، والعمل على تغيير سلوكه بأساليب مختلفة، والزج به في معسكر تقرره السلطة الإدارية دون أي إدانة أو تهمة، سوى انه يمثل في نظر الإدارة خطراً على الأمن والنظام العام. أما عن المعتقل كمكان يطلق على كل مكان يجمع فيه الناس وتقيدهم فيه حريتهم (كورنو، ج. 1990: 1542).

بينما يرى محمد الطاهر عزوي أن المعتقل هو كل مكان يجمع فيه الناس، وتقيدهم فيه، ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة، فلا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة، إذ يبقون مرهونين بحياة الحوادث الطارئة، ويتعرضون للعباب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكي يبيت في أمرهم، وتختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيروهم، ولا يخضعون للباس معين كما في السجن، ويتمتعون ببعض الحريات داخل

المعتقل بالاطلاع على الصحف، وبالسماع للإذاعة، وبالتنقل في المراقد، وبالتفسيح في الفناء، وبممارسة الرياضة، وبالتعليم الفردي والجماعي (عزوي، م. 1996: 12). وهو كذلك المحروس الذي كان الفرنسيون يجمعون فيه الوطنيين والمناضلين، وكان غالبية الشعب الجزائري أثناء الثورة التحريرية يستعمل المعتقل مرادفاً للفظ السجن أو الحبس (مرتاض، ع. 1983: 112).

نستنتج من خلال ما سبق أن هناك مدلولين لمفردة معتقل، فهناك المعتقل للدلالة عن الفرد الموقوف، وهناك المعتقل للدلالة عن مكان الاعتقال، والفرق بينهما في صيغة الجمع يعطينا مفهوماً واضحاً. فنقول المعتقلون أي الأفراد الموقوفين ونقول المعتقلات أي أماكن الاعتقال. مع الملاحظة أن المعتقلات لا تظهر إلا في الحروب والصراع بين الدول، وإذا انتهت الحروب زالت المعتقلات.

لما اشتد لهيب الثورة التحريرية، وفشلت أساليب العدو الفرنسي في إطفاء نارها، ارتأت السلطات الاستعمارية أن تقوم بحملات اعتقال ممن كانوا يعملون في النظام السياسي أو ممن كانوا يتعاطفون مع الثورة، وكانت ترمي من وراء ذلك إلى جمع كل هؤلاء لإضعافهم والحد من اتساع الثورة، ولأن السجن امتلأ والمحاكم ليس لها وقت للتقاضي، وأن المعتقلات توفر الكثير من الإجراءات والوقت، وغاية ما هنالك جمع ثم حراسة ثم انتظار للظروف السياسية، فكان معتقل الشلال في منطقة المسيلة في شهر ماي 1955 ثم الجرف في المسيلة أيضاً في أوت من نفس السنة، ولم تكف بهما نظراً لاتساع الثورة فأنشأت معتقلات أخرى يقع أغلبها في الغرب الجزائري أو آخر سنة 1955 (كايف، أ. 1985: 15).

معتقل الجرف:

يقع هذا المعتقل شرق مدينة المسيلة على نحو مسافة 15 كلم ببلدية الجرف دائرة أولاد دراج ولاية المسيلة حاليا، بينما أثناء الثورة الجزائرية كان يقع ضمن نطاق القسمة الرابعة من الناحية الرابعة الولاية الأولى (عمالة قسنطينة) (مديرية المجاهدين. المسيلة: 2001). هو على شكل مربع ضلعه 500م، يحتوي على 25 بناية (عمارة أرضية) كل بناية تتكون من 04 منازل رقمت بحروف لاتينية (A.B.C.D)، كل منزل يحتوي على خمس غرف، كل غرفة يسكنها خمسة معتقلين، مساحة كل غرفة منها ثلاثة أمتار مربعة، سقفها نصف دائري بنيت جدرانها بالطوب والتبن وجعلت سواريه بالإسمنت، كما طليت الجدران الخارجية للمنازل بالإسمنت، وكل منزل له مدخل رئيسي يفضي إلى حوش ومنه إلى الغرف، وهو بشكل عام أقيم على طراز المنازل الريفية (بن نادر، ط. 2008: 314).

والمعتقل مسيح بثلاثة أسلاك شائكة ومكهربة، المسافة بين كل سلك وآخر حوالي 15مترا ملفمة تحيط به، فيها 20 برجاً للحراسة علوكل برج 09 أمتار، في كل برج ستة حراس يتناوبون على الحراسة، ومناظر وأضواء كاشفة وقاطع كهربائي خاص بالأسلاك المحيطة بالمعتقل، ورغم هذه الحراسة المشددة فر العديد من المعتقلين. والمعتقل مجهز بمكبرات الصوت حيث تتم مناداة المعتقل حين يطلب للاستجواب والبحث من قبل المحققين (بن نادر، ط. 2008: 317). بالمعتقل عدة مرافق (إن صح تسميتها بالمرافق) منها العيادة والتي غالبا ما كانت تعتمد على المعتقلين كممرضين متطوعين ومطبخ ودكان لبيع المواد الغذائية ومراحيض جماعية (خميسي، س. 2010: 65).

أنشئ المعتقل في إطار تطبيق قانون حالة الطوارئ، حيث تم تخصيص معتقل لكل عمالة، فكانت عمالة قسنطينة سباقة إلى فتح معتقل الشلال ببلدية المسيلة المختلطة في شهر ماي 1955 في المنطقة المسماة العجيلية (Journal.officiel.n° 35 .1955). بهذا المعتقل عانى المعتقلون الأمرين، مرارة الحرارة الشديدة ولسع العقارب، ومرارة التعسف الإداري، حتى أن التقرير الذي أعده أحد مفتشي الإدارة حول المعتقلات في الجزائر وصف معتقل الشلال بالقساوة وأنه لا يوجد مثله في بقية المعتقلات وهو شبيه بالمعتقلات النازية، ولم ينجهم من هذا المعتقل إلا تلك العاصفة ليلية أول أوت 1955 التي حطمت المعتقل كاملا، فارتأت الإدارة الاستعمارية ضرورة تغيير مكان المعتقل، فوقع اختيارهم على قرية الجرف لتكون بديلا عن معتقل الشلال (كايفي، أ. 1985: 13).

لم يكن هناك إلى غاية سنة 1955 اعتراف بالصفة السياسية للمعتقلين، ولم تكن هناك نصوص ولا مراسيم تجعل لهذا الإجراء (الاعتقال) وجودا قانونيا، وإنما هي إجراءات تعسفية وتصرفات خرقاء باسم التدابير الوقائية تحت غطاء عمليات بوليسية لحفظ الأمن، وظلت المعتقلات غير خاضعة لأي تشريع، يسيرها حكام عسكريون حسب نزواتهم حتى سنة 1955 (كايفي، أ. 1985: 16). ولذلك تم تعيين ضابط عسكري لإدارة شؤون معتقل الجرف، وحسب رواية المعتقل أحسن كايفي فهذا الضابط من مواليد الجزائر يجمع إلى معرفة اللغة العربية الدارجة الحقد على الجزائريين المسلمين، فمن أساليبه مباغثة المعتقلين حيثما كانوا ودعوتهم إلى الوقوف وتحيته تحية عسكرية وتحية العلم الفرنسي كل يوم، كما كان يجبر المعتقلين الوقوف في ساحة المعتقل ساعات طويلة

حتى يسقط البعض منهم من كثرة التعب، بالإضافة إلى الإهانة والاستفزازات اليومية كالضرب والكلمات الفاحشة البذيئة (المجاهد، ع. 19. 1958: 8).

ولكن بعد أن أصبح للمعتقلات وجود قانوني بعد أن قننت الحكومة الفرنسية حالة الاستعجال وذلك بالمصادقة على قانون حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 01 أفريل 1955، وأحيل على مجلس الجمهورية الذي صادق عليه ليلة 02 أفريل 1955 بـ 233 صوتا مقابل 77 صوتا ضد هذا القانون.

هذا القانون الذي يتكون من ستة عشرة مادة أهمها المادة السادسة التي تؤسس لإنشاء المعتقلات في الجزائر، حتى وإن لم تسم باسمها وأعطيت لها عبارات لا توحى إلى لمعتقلات، فهي تقضي بأن لوزير الداخلية أو الحاكم العام في الجزائر أن يعلن الإقامة الجبرية أو المحروسة ضد كل شخص يظهر بأن نشاطه يمثل خطرا على النظام الحكومي (Collette. Francis.jeansan.1993:203)، تم تعيين حاكم مدني فرنسي الجنسية لبناني الأصل برتبة رائد لإدارة معتقل الجرف، والذي حاول بأخلاقه المسيحية المشبوهة أن يدفع بالمعتقلين إلى التبرؤ من الوطنية الجزائرية والانسلاخ من الإسلام (كايفي، أ. 1985: 18).

لقد أصبح كل جزائري مشبوها في نظر سلطات الاحتلال، فإذا لاحظت على أحد اضطرابا في حركاته ونظراته بل حتى مجرد النظافة تتهمه بأنه "فلاق" وعندما تتبين خلاف ذلك تنهال عليه بالأسئلة، ثم يساق إلى المراكز الفرنسية لتجري عليه الاستنطاقات الأليمة (المجاهد، ع. 39. 1959: 11).

ولتحقيق ذلك، عمدت سلطات الاحتلال إلى تشكيل مكتب جهوي للعمل النفسي، الذي انشئ بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 01-03-1955 في عهد وزير الدفاع الفرنسي بورجيس مونوري، وأسندت قيادته للعقيد لاشروا. ومن الشروط والمواصفات المطلوبة فيمن يتولى العمل في مصلحة العمل النفسي، أن يحسن الكلام بالعربية، أو القبائلية، أو الشاوية، وله اطلاع على مجمل القضايا العربية الإسلامية، ولهؤلاء الضباط نوع من الحرية في ممارسة مهامهم داخل المعتقلات يتابعون المسائل الاجتماعية والسياسية للمعتقلين (الشيخ، س، 191:2002).

- يتمحور عمل ضباط مصلحة العمل النفسي حول ثلاثة قضايا وهي:
- ملء فراغ المعتقلين والتحكم في توجيههم وانشغالهم وصدهم عن التفكير في الجانب الثوري.
 - الاهتمام بالحالة الاجتماعية للمعتقلين وذلك بدراسة ملفاتهم لسهولة التأثير عليهم.
 - القضاء على دعاية العدو (الثورة) وتحطيم صورة قادة الثورة وإظهارهم بمظهر اللامسؤولية. (A.C.C.M.1955.99).

وكان عمل هذه المصلحة يقوم على الاستجواب والمناقشة حول حياتهم الاجتماعية، وحول دور فرنسا، وحول أعمال جبهة التحرير الوطني، ومن خلال ذلك يتعرفون على تفكير المعتقل. ورغم ذلك فإن عمل تلك المصلحة كان يجد صعوبة كبيرة في تحديد موقف نهائي من كل معتقل، وذلك بسبب التوصيات والتوجيهات التي كان يقدمها أعضاء جبهة التحرير الوطني داخل المعتقلات إلى ما ينبغي أن يصرح به المعتقل أمام الضباط النفسيين. وما شهادة المعتقل صدوقي الذي كان عمره 18 سنة

فقط وهو أخ صدوقي الذي قام بعملية فدائية ضد الخائن علي شكال إلا دليل على فشل عمل مصلحة الضباط النفسانيين الذين حاولوا التأثير عليه بوعده إطلاق سراحه والعودة إلى أهله بشرط تصحيح خطئه المتمثل في التبرؤ من الثورة والثوار. (بن نادر، ط. 2008: 318).

وكل ذلك من أجل تحقيق الأهداف التي كانت تصبو إليها إدارة الاحتلال، وهي الحيلولة بين الشعب والثورة ابتغاء حرمانها من مادة البقاء والاستمرار قصد منها من عوامل التجدد والتطور وبالتالي حرمانها من ثمرة الانتصار، خاصة لما تبين لهم أن الثوار الجزائريين يعملون بمقولة ماوتسي تونغ "إن الجيش وسط الشعب كالسمك وسط الماء". كما يمكن ذكر أهداف أخرى ومنها:

- العمل على تحطيم نسيات المعتقلين عن طريق القمع والإرهاب بغية الوصول بأصحابها إلى حافة الانهيار النفسي، وفي هذه الحالة يسهل استدراجهم وضمهم إلى الجانب الفرنسي.
- تحضير هذه العناصر الجزائرية إلى قبول التعاون مع إدارة الاحتلال والانخراط في المشاريع المضادة للثورة، وهذا بعد مرورها على مقرات المصالح النفسية التابعة للجيش.
- بث التفرقة السياسية بين أفراد التنظيم الواحد مثلاً بين أفراد جيش التحرير الوطني وأفراد المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني، وإثارة النعرات الجهوية وإحياء النظرة العرقية (الأطرش، م. 1984: 96).

مساهمة معتقلي الجرف في إفشال المخططات الاستعمارية داخل المعتقلات أثناء الثورة الجزائرية:

من بين الخطط العسكرية الإستراتيجية الحديثة التي أصبحت تستعمل لحر العدو ولكسب الخصوم هي الحرب النفسية والتي أصبحت عاملا مهما في تكوين الجنود، تصرف عليها أموالا طائلة من أجل إقامة مؤسسات الحرب النفسية وتوفير وسائلها وإعداد المشرفين عليها. وتستهدف الحرب النفسية بشكل عام التأثير على معنويات الخصم، والقضاء على إرادته للقتال أو المقاومة، وفي بعض الأحيان دفعه إلى تقبل موقف الطرف الصديق. (الكيالي، ع. 198: 215).

وعليه فإن الجيش الفرنسي لم يدخر جهدا في استعمال الحرب النفسية من أجل القضاء على الثورة الجزائرية داخل المعتقلات، لكن المعتقلين لم يستسلموا لمخططات الإدارة الاستعمارية، فكانوا لها بالمرصاد خاصة بوجود مناضلين قدماء في صفوف المعتقلين الذين عملوا على تأطير المعتقلين وتوحيدهم وتكوينهم سياسيا وتبليغهم تجارب الحياة النضالية حتى يتمكنوا من تجاوز المحنة التي هم فيها.

اعتقدت إدارة الاحتلال إن فتح المعتقلات سيساعدها في القضاء على الثورة، فإذا بها تتخطى الأسلاك الشائكة للمعتقلات وتسري في نفوس المعتقلين وتجري منهم مجرى الدم في العروق، ورغم الإجراءات القمعية والتدابير التعسفية، تمكنت جبهة التحرير الوطني من إقامة الاتصالات مع المعتقلين ودعتهم إلى تنظيم أنفسهم في لجان ترعى شؤونهم وتنظم أمورهم اليومية.

لقد تميز إنشاء اللجان بمعتقل الجرف في البداية بالسرية التامة نظرا لكثرة الوافدين والمغادرين وصعوبة التمييز بين المعتقلين الذين يعملون لصالح الإدارة عن غيرهم من الوطنيين. وتحسبا لكل طارئ تشكلت لجننتان من بين المعتقلين:

الأولى تقوم بمهامها التي تأسست من أجلها، والثانية احتياطية (بوالطمين، م. 1984: 39)، وغالبا ما تتكون اللجنة من أربعة أفراد إلى خمسة ينتخبون من طرف رؤساء الغرف (كايفي، أ. 1985: 25).

ومن بين هذه اللجان، اللجنة السياسية التي كانت تقوم بتوجيه المعتقلين سياسيا وتبين لهم الأهداف من الثورة ودور جبهة التحرير الوطني في قيادة الكفاح المسلح والتي يجب دعمها والالتفاف حولها، كما تتولى دحض الشبهات التي ينشرها ضباط مصلحة العمل النفسي، وتوعية المعتقلين بخطورة الإشاعات التي يقوم العدو ببثها في أوساط المعتقلين، كما كانت هذه اللجنة تعمل على تنقية الأنباء وتجعل من يسمعها يعتز بالثورة ويتفائل خيرا بالمستقبل (خميسي، س. 2010: 88).

كما كان من مهام هذه اللجنة ربط الاتصال مع قيادة جبهة التحرير الوطني بالمنطقة عن طريق بعض الأفراد العاملين في مختلف مصالح المعتقل منهم الأطباء والمرضين المتعاقدين مع إدارة المعتقل، وبعض التجار الذين كانوا يقومون بتمويل المعتقل بمختلف المواد (كايفي، أ. 1985: 26).

أما اللجنة الثقافية، فقد تولى تسييرها بعض المعتقلين بالجرف الذين استغلوا رصيدهم النضالي وخبرتهم في تعبئة الجماهير وتأطيرها وتوجيهها، خاصة وأن منهم من عرف السجن قبل الثورة لتحويل اغلب المعتقلين إلى أعوان للثورة متحدين خلف هدف واحد وهو الاستقلال.

وللتخلص من ثقل الحياة اليومية بمعتقل الجرف التي تتميز بالفراغ الذي يعد في حد ذاته أحد وسائل التعذيب النفسي، سطرت اللجنة برنامجا للتعليم، فقد كانت تقدم دروس في اللغة العربية، التاريخ، الفقه، والتفسير، حتى أصبح معظم المعتقلين متعلما أو مساهما في نشر ما يجيد به من خبرات بين المعتقلين، كما كان الحرص شديدا على أداء الشعائر الدينية وخاصة الصلاة. وما رواية الشيخ محمد الشبوكي. (منقلاتي، ع. 2008: 328) إلا شاهدا على ذلك، فقد تقرر تأدية صلاة عيد الفطر المبارك، وكان مثل هذا التجمع للصلاة ممنوعا ولا يسمح به النظام الداخلي، ورغم المضايقات والإزعاج والسخرية، إلا أن المعتقلين أدوا الصلاة جماعة في عيد سنة 1956، بل وتقدمت الجنة إلى إدارة المعتقل بطلب السماح لهم ببناء مصلى، لكن إدارة المعتقل رفضت ذلك رفضا تاما (A.C.C.M. Ne 42. 01).

بالإضافة إلى اللجنة الرياضية، ولجنة التضامن، ولجنة الطاعة، ولجنة الاستقبال للوافدين الجدد، ولجنة الإطعام، ولجنة الفرار حيث يستفاد من شهادة أحد رفاق الشهيد حيحي المكي أن هذه اللجنة استطاعت أن تهرب ما يقارب الخمسين معتقلا بطرق مختلفة (يعلاوي، ي. 1974: 32).

إن مساهمة المعتقلين في ثورة التحرير الوطني كانت إيجابية وفعالة بالنظر إلى الظروف القاسية التي كانوا يعيشون فيها، ولم يكن القمع الذي سلطته إدارة الاحتلال على المعتقلين ليخيفهم أو يمنعهم من المشاركة، وعلى مستوى معتقل الجرف فقد لعبت الإطارات السياسية دورا كبيرا في إعداد ذهنية المعتقلين سياسيا خاصة للذين ليس لهم ماض

سياسي، فأصبح تتبع الأخبار الواردة إليهم عن الثورة وانتصاراتها بشغف كبير، كما أصبح الإقدام على قراءة الجرائد والصحف الخاصة بالثورة هو الشغل الوحيد في المعتقل، كما تكون لدى المعتقلين حاسة النقد ودقة الملاحظة إزاء ما تبثه إذاعة العدو من أخبار مغرضة وحصص مسمومة (عزوي، ط. 1996: 49).

لقد حدث تطور كبيرا في مواقف المعتقلين الشيء الذي جلب انتباه ضباط إدارة المعتقلات بمرور الوقت، فقد كان المواطن الجزائري يصرح عند إلقاء القبض عليه والزج به في المعتقل بأنه لا علاقة له بالأحداث الجارية ولا بالثورة، وأنه لا يهتم سوى بعائلته فقط، وبعد اختلاطهم بالمعتقلين صاروا يصرحون بأنهم مع الثورة وأن جبهة التحرير هي قيادتها وإنهم مع استقلال الجزائر.

هذه الوضعية دفعت الوزير المقيم روبير لاكوست إلى إمضاء تعليمية ينبه فيها إلى خطورة الدعاية التي يقوم بها أعوان جبهة التحرير الوطني داخل المعتقلات ويدعوهم فيها إلى مواجهة تلك الدعاية والقضاء على المشوشين (A.C.C.M.Ne 99.01).

وحول الدور السياسي للمعتقلين يقول محمد العربي الزبيري: "ومن الأكيد أن مستوى الوعي والإدراك لدى الجماهير الجزائرية قد ارتفع بنسبة عالية بفضل ما قدمته المحتشدات من معرفة، ما كان بالإمكان نقلها في مثل تلك السرعة، ذلك أن كل من يخلى سبيله، ويرجع إلى ذويه يتحول تلقائيا إلى داعية متشبع بالعقيدة قادر على الإقناع (الزبيري، م 1984: 106).

في الأخير نلفت النظر إلى أن إدارة الاحتلال قدمت دون أن تدرك خدمة جليلة لثورة التحرير إذ أتاحت الفرصة للقاء والتواصل بين مختلف المناضلين والوطنيين وعامة أفراد الشعب الجزائري لتبادل الأفكار والآراء وإزالة الأوهام والتواصي في الأخير بدعم الثورة وتحمل الصعوبات من أجل استقلال الجزائر، وتفويت الفرصة على العدو في وقف التحاقهم بثورة التحرير.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- باللغة العربية

- الأطرش، محمد الطاهر. (1984). "المعتقلات والسجون في الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 و20 أوت 1965" الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين بتاريخ 08 - 10 ماي 1984.
- بلغيت، محمد الأمين. (2001). تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق تنشر لأول مرة)، ط1، بيروت: دارا لبلاغ للنشر والتوزيع.
- بن نادر، الطيب. (2008). الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف، الجزائر: دارا لهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- بوالطمين، مصطفى. (1984). "كفاح ومواقف". مجلة أول نوفمبر، (ع68). الجزائر.
- الزبيري، محمد العربي. (1984). الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- الشيخ، سليمان. (2002). الجزائر تحمل السلاح، الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.

- عزوي، محمد الطاهر. (1996). ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع.
- كافي، أحسن بن بلقاسم. (1985). نزيل المعتقلات 1955-1962، الجزائر: مطبعة الوليد.
- كورنو، جيرار. (1990). معجم المصطلحات القانونية- مادة معتقل- ترجمة: منصور لقاضي، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون. (1981). الموسوعة السياسية، ج2، ط1، بيروت: م، ع، د، ن.
- مرتاض، عبد المالك. (1983). المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر.
- منقلاتي، عبد الله. (2008). قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، الجزائر: منشورات وزارة الثقافة.
- يعلاوي، يوسف. (1974). "أبطال في معركة التحرير". مجلة أول نوفمبر (ع08). الجزائر.
- جريدة المجاهد. (ع39)، بتاريخ 02-04-1959.
- جريدة المجاهد. (2007). الجلادون الفرنسيون أمام حرب الجزائر، وزارة المجاهدين (ع10).
- خميسي، سعدي. (2010). "معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1955-1962. رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، الجزائر.
- مديرية المجاهدين لولاية المسيلة (2001). بطاقة تقنية لمعتقل الجرف.

ب- باللغة الفرنسية

Archive de Commune Mixte de Msila (A.C.M.M.), Boite n°42, dossier n°04.

-Archive de Commune Mixte de Msila (A.C.M.M.) , Boite n°99, dossier n°01.

-Archive de Commune Mixte de Msila (A.C.M.M.), Boite n°99, dossier n°04.

-Arrete Prefectorel du 18-04-1955 instituant en zone de protection, Divers arrondissement de constantine/in journal officiel de l'Algerie/n°35 de 03-05-1955.

-Beker, Annete. (2009). 'La genèse des camps de concentration'.Revue D'histoire Shoah (n°189), pp : 115-116.

-Colette et Francis jeanson. (1993). L'Algerie hors la loi.Alger :E.N.A.G.